الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة السادسة
المعقودة يوم الاثنين
٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد ميكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلى

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) الأمم المتحدة (تابع)

(ب) برنامج الامم المتحدة الانمائي (تابع)

(ج) مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (تابع)

(د) وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

(هـ) معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(ز) صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة (تابع)

(ح) صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية (تابع)

(ط) مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (تابع)

(ى) صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية (تابع)

البند ١١٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات

٠٠/٠٠

Distr. GENERAL
A/C.5/39/SR.6
17 October 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقّعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية:

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

84-56510

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١١٥ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/39/11 و Corr.1)

١ — السيد بينييرو (الارجنتين) : عبر عن تقديره لكون لجنة الاشتراكات أولت ، عند اعداد تقريرها ، الاعتبار لقرار الجمعية العامة ٣٧/١٢٥ باء ولوجهات النظر التي عبرت عنها الدول الأعضاء في الدورتين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وقال ان وفده يرحب بالعمل الذى قامت به اللجنة من أجل تنفيذ قرارى الجمعية العامة ٣٤/٦ باء و ٣٦/٢٣١ ألف ويؤيد ، فيما يتعلق بالنتائج الواردة في الفقرة ٥١ من الوثيقة A/39/11 ، الابقاء على الدخل القومي المعدل بصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل المنخفض ، عند وضع الجدول التالي للأنصبة المقررة . وأضاف أن وفده سيؤيد أيضا أى توافق في الآراء يتم التوصل اليه بشأن التوصيات الواردة في الفقرة ٥٢ . وفي الختام ، عبر عن ارتياح وفده لأن اللجنة تدرك الحالة الاقتصادية والمالية الخطيرة في العالم ، ولا سيما مشكلة المستويات العالية للديون الخارجية التي تركت اثارا خطيرة لا على القدرة الحقيقية لدى البلدان النامية على الدفع فحسب وانما على سياساتها الانمائية أيضا . واختتم كلمته قائلا ان من شأن هذا الوعي أن يكفل حساب اشتراكات جميع الدول الأعضاء حسابا منصفا عند وضع الجدول التالي للأنصبة المقررة .

٢ — السيد شيستوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : عبر عن ترحيبه بتقرير لجنة الاشتراكات . وفيما يتعلق بالدراسة المستمرة عن الطرائق البديلة لتقييم قدرة الدول الأعضاء على الدفع ، لاحظ أن تحليل الأنصبة ، المعدة آليا على أساس منهجية بديلة تهدف الى ايلاء الاعتبار لمختلف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، قد أوضح أن ادراج عوامل اجتماعية — اقتصادية اضافية أمر يؤدى الى زيادة كبيرة في النصيب الاجمالي للبلدان النامية ، وبعبارة أخرى ، سيؤدى الى عكس الغرض المنشود . وأضاف أن هذه النتيجة تؤكد وجهة نظر وفده بأن ادراج مؤشرات اجتماعية — اقتصادية يتضمن صعوبات عملية كبيرة بسبب عدم توفر الاحصاءات اللازمة بالنسبة لبلدان عديدة وتعقيد عملية القياس الكمي ، وصعوبة تحديد قواعد يعتمد عليها لهذه المؤشرات ، وعدم امكانية مقارنة البيانات بالنسبة للبلدان التي يتباين فيها حجم وهيكل هذه المؤشرات تباينا كبيرا . وبالنظر الى الحالة الراهنة لمدى تطور الاحصاءات العالمية من الحتمي أن تكون أية صيغة تضم المؤشرات الاجتماعية — الاقتصادية افتراضية للغاية . وبالاضافة الى ذلك ، فمن الجدير بالذكر انه لم تتمكن وكالة واحدة من الوكالات المتخصصة التي طلب منها اسداء المشورة

(السيد شيستوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

بشأن هذه المسألة من أن تحدد قواعد لمؤشرات اجتماعية ـ اقتصادية محددة أو أن تقترح مؤشرا مشتركا لمستوى التنمية . وهذا ما حدا باللجنة الى التوصل الى نتيجة مؤداها أن الصيغة الحالية للدخل الفردى المعدل بصيغة الخصم المسموح به تعود على البلدان النامية بفوائد أكثر من فوائد أى منهجية بديلة تضم عوامل اجتماعية ـ اقتصادية . وخلص الى أن قرار اللجنة بعدم اقتراح استخدام هذه المؤشرات في اعداد جدول الأنصبة المقررة صحيح تماما .

٣ ـ وتابع كلمته قائلا ان لجنة الاشتراكات قد أولت أيضا اهتماما كبيرا لبديل آخر للمنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة بغية ايلاء اعتبار لمختلف مستويات ومعدلات التضخم وتأثيرها على امكانية مقارنة احصاءات الدخل القومي . وقال ان هذه المنهجية المعدلة تستند الى فرض خاطئ مفاده ان تباين معدلات التضخم الوطني ومستوياته يؤدى الى عدم امكانية مقارنة الدخول القومية وانه نظرا الى أن معدلات التضخم المتزايدة لا يصحبها دائما تغييرات في معدلات أسعار الصرف ، فان النتيجة التي سيتم التوصل اليها تتمثل في تقدير خاطئ للقدرة النسبية على الدفع .

٤ ـ واسترسل قائلا ان لجنة الاشتراكات ، في آخر دورة لها ، قد استعرضت طريقتين لمعالجة مشكلة التعديلات لحساب اثر التضخم والتغييرات في أسعار الصرف . وأضاف أن الطريقة الاولى شبيهة كثيرا بالطريقة التي درست في السنة الماضية عندما اقترح تحويل الدخل القومي الى دولارات "بأسعار صرف مصطنعة أو كاذبة" استنادا الى "رقم قياسي لمتوسط التضخم العالمي" . وبموجب الطريقة الجديدة التي اتخذ فيها مستوى التضخم في الولايات المتحدة كأساس للتعديل ، لم يعد يطلق على المعدلات المصطنعة "أسعار الصرف الكاذبة" ، بل يشار اليها على أنها "أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار" . ولما كانت تلك الطريقة لا تقدم أى شئ جوهرى جديد سواء من الناحية المفاهيمية أو المنهجية بالمقارنة بالطريقة التي رفضت في عام ١٩٨٣ ، فان الوفد السوفياتي لا يرغب في الخوض في مناقشة مفصلة لأوجه النقص العملية والنظرية لهذه الطريقة . ولا يود الوفد الا أن يؤكد من جديد اعتقاده الراسخ ، الذى يشاركه فيه الكثير من الدول الأعضاء الاخرى ، بأن تحديد أسعار الصرف الوطنية حق غير قابل للتصرف من الحقوق السيادية للدول وأنه لا يجوز لأحد على الاطلاق أن يقوم ، على أساس اسعار صرف غير موجودة في الواقع باحداث تعديلات تعسفية في البيانات الرسمية التي تقدمها الدول عن دخلها القومي .

٥ ـ وأردف قائلا ان الطريقة الثانية المقترحة كوسيلة للتعديل لأخذ أثر التضخم في الاعتبار تتضمن تحويل الدخل القومي الى دولارات استنادا الى تعادلات القوة الشرائية . وتقضي نظرية تعادلات القوة الشرائية بأنه ينبغي وجود علاقة مباشرة تؤدى الى تكافؤ متبادل

(السيد شيستوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

بين التغييرات في الأسعار وأسعار الصرف . بيد أنه في واقع الأمر لم تكن هذه هي الحالة على الاطلاق ، لقد رفضت هذه النظرية منذ أمد بعيد من جانب كل من الباحثين والممارسين كأداة لتحديد أسعار الصرف الفعالة . وما يحدد ديناميات التنمية الاقتصادية هو نظام "لتعويم" اسعار الصرف ، وهو الذى يحدد في خاتمة المطاف القدرة النسبية للدول الأعضاء على الدفع. ان حسابات تعادلات القوة الشرائية هي على أية حال افتراضية ومن المرجح ان تكون ذاتية . وفي الختام ، فان طريقة تعادلات القوة الشرائية ، مثلها في ذلك مثل أسعار الصرف المعدلة حسب الاسعار ، تمثل اساسا رفضا لمبدأ استخدام الأسعار الحالية في قياس الدخل القومي للدول الأعضاء .

٦ — ولذا عبر وفده عن تأييده للنتيجة التي توصلت اليها لجنة الاشتراكات ومفادها انه لا يمكن استخدام أى من الطريقتين في الوقت الحالي عند وضع جدول الأنصبة المقررة وعبر كذلك عن موافقة وفده على أنه يجب استخدام المنهجية الحالية لتحديد القدرة على الدفع وذلك عند وضع الجدول التالي للأنصبة المقررة . وأضاف أيضا ان وفده يؤيد توصيات اللجنة بالابقاء على فترة الأساس الاحصائي ومدتها ١٠ سنوات ، ورفع الحد الاعلى لصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى المنخفض الى ٢٠٠ ٢ دولار . وقال انه يوجد في الوقت ذاته لدى الوفد السوفياتي اعتراضات قوية على الطريقة التي توصى بها اللجنة للحد من التباين في المعدلات المنفردة للأنصبة المقررة للدول الأعضاء . ذلك أن تلك الطريقة تمثل تحولا واضحا عن مبدأ القدرة على الدفع الذى أقرته الجمعية العامة . واختتم كلمته قائلا ان الحدود التي تقترحها اللجنة تتسم بالآلية والتعسفية البحته ، وأن تطبيقها على مدار فترة زمنية طويلة سيؤدى الى تشويه متزايد لقدرة الدول على الدفع .

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/39/5 ، المجلدات الأول والثاني والثالث و Corr.1 و Add.1-7 و Add.8 و Corr.1 و Add.9 و A/39/510)

(أ) الأمم المتحدة (تابع)

(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (تابع)

(ج) مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (تابع)

(د) وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (تابع)

(هـ) معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (تابع)

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(ز) صندوق برنامج الامم المتحدة للبيئة (تابع)

(ح) صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية (تابع)

(ط) مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية (تابع)

(ى) صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية (تابع)

٧ — السيد مارون (اسبانيا) : قال انه لاحظ من تقارير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن بعض أوجه النقص الادارية والتنظيمية المذكورة في السنوات الماضية مازالت قائمة ، بيد أنه نتيجة للجهود التي تستحق الثناء من جانب المجلس واللجنة الاستشارية يجرى القضاء تدريجيا على هذه المشاكل وأضاف انه لا يشك اطلاقا في أمانة مديرى الميزانية ونزاهتهم .

٨ — وتابع كلمته قائلا انه في حين يظهر أن بعض أوجه النقص طفيفة أو غير متكررة ، فان بعضها يتسم بدرجة كبيرة من الخطورة . وأضاف ان وفده ينظر الى احدى هذه المشاكل بقلق وهي الحاجة الى التعاون والاتصال بين شعبة الميزانية وشتى الادارات أو الاجهزة التي تشترك في اعداد الميزانية وتقديم المقترحات الخاصة بالميزانية . وأوضح أن اللجنة الخامسة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية تشترك جميعا في وضع الميزانية ، ولذا يجب أن تنسق انشطتها حتى يمكن اعتماد التوصيات والاقتراحات الواردة في تقارير المجلس. وفي هذا الصدد قال ان وفده يشاطر اللجنة الاستشارية في ما أعربت عنه في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية من أمل في أنه سيتم التغلب على مشاكل التوقيت السابقة المرتبطة بتقديم وثائق الميزانية البرنامجية .

(السيد مارون ، اسبانيا)

٩ - وقال ان وفده قلق بشأن عدد من حالات الخروج عن الأصول الواردة في تقارير المجلس ، ولا سيما أن مكتب الامم المتحدة في جنيف كان قد حمل تكاليف عدد من أعمال الصيانة والتحسين الرئيسية على اعتمادات الصيانة الجارية وأن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية قد تكبدت نفقات تزيد على ميزانية مشاريعها ، ذلك ان اعتمادات الميزانية تمثل حدا أقصى للنفقات وأن تحميل تكاليف بنود من الانفاق تحت باب آخر من ابواب الميزانية خلافا للباب الذى تمت الموافقة عليه ، يشكل مغالطة . وبالمثل لا يقبل الشروع بأنشطة تخضع لاتفاقات خاصة للتعاون المالي دون بلورة الاتفاقات ذات الصلة نظرا الى أن ذلك يسبب التزامات مالية غير منظورة تقوّض بصورة خطيرة الوضع المالي للمنظمة . لذا يجب التقيد التام بأحكام النظام المالي ذات الصلة في أنشطة التعاون . وبالنظر الى خطورة حالات الخروج عن الأصول التي اكتشفها المجلس ، فان وفده يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها في أن ملاحظات المجلس ينبغي نقلها الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٠ - وأضاف أن وفده قلق لغياب عمليات الاستعراض المنتظمة اللازمة لاثبات صحة الالتزامات المعلقة ، الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية . واذا لابد من اصلاح هذه الحال بغية امكان الحصول على صورة دقيقة لوضع المنظمة المالي ولضمان سلامة تقديرات نفقات الميزانية .

١١ - وأيد وفده التوصيات المتعلقة باجراءات طرح العطاءات والتعاقد والشراء ، وقال فيما يتعلق بالشراء ، ان وفده يرى أن انشاء عمليات جرد للممتلكات والاستيثاق من صحتها أمر ضرورى لرصد اصول الامم المتحدة وللحيلولة دون وقوع اية خسائر ، ذلك أن تدوين حسابات للاصول الثابتة والقيام بعمليات دورية للعد العيني واعادة التقييم تشكل كلها حجر الزاوية في أية سياسة سليمة للجرد . وقال ان وفده مازال يستغرب لوقوع حالات كتلك الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية ، والتي ورد فيها تباين ، جملته ٤ر٢ من ملايين الدولارات ، مابين مبلغ الخسائر المشطوبة من قبل الادارة وبين مبلغ الخسائر المقدمة للشطب من قبل مهام حفظ السلم .

١٢ - السيد بانيسو (كولومبيا) ؛ قال انه قلق الى حد بعيد بسبب وجود نقاط ضعف في نظام ادارة المشاريع في مقر الامم المتحدة في نيويورك وفي منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وان من الواضح أن هناك حاجة للقيام على سبيل الاستعجال باتخاذ اجراء تصحيحي في هذا الصدد . وأضاف أن عدم القيام بذلك سوف يؤدى الى حدوث قدر كبير من عدم الكفاية داخل المنظمة والى اهدار أموال أخرى .

١٣ - وفيما يتعلق بعمليات الجرد العيني للممتلكات ، قال انه يتفق مع اللجنة الاستشارية في ان الاحتفاظ برقابة مناسبة على ممتلكات الامم المتحدة . أمر ضرورى جدا اذا أريد تجنب وقوع خسائر ، ذلك ان مجلس مراجعي الحسابات قد وجد أنه لم ينشأ

(السيد بانيسوه، كولومبيا)

لهذه الأغراض نظام متماسك وأن من الضروري ، في رأيه ، وضع الاجراءات الكفيلة بجعل الضوابط الحالية أكثر فعالية .

١٤- ولاحظ وفده بارتياح أن ادارة ميزانية الامم المتحدة مافتئت تشهد تحسنا ملموسا في كل عام . وان وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الرأي في أن من المفيد ادراج ملاحظات الرؤساء التنفيذيين المعنيين في الوثائق التي تتضمن تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية . وأخيرا ، أعرب وفده عن سروره لملاحظته أن ضوابط أدق بشأن السفر قد تم تنفيذها .

١٥- السيد بهاتا (باكستان) : أعرب عن تقديره لمجلس مراجعي الحسابات لشمولية تقاريره . وفيما يتعلق بممارسات الشراء ، قال ان عددا من التقارير قد استرعت الانتباه الى المجالات التي لم يتم التقيد التام فيها بأحكام النظام المالي والسياسات المالية والى المجالات التي توجد فيها اوجه نقص في مواصفات المشتريات وفي اجراءات طرح العطاءات وفي توقيت الشراء وفي دور لجنة العقود . وقال ان وفده على اتفاق تام مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والقائلة بضرورة ان تولي الادارات المعنية انتباها أكبر لجميع جوانب عملية الشراء وذلك للقيام ، على حد سواء ، بضمان التقيد التام بالقواعد المرعية وبتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة . ورحب بالجهود التي تبذل لتحسين نظام الشراء وسلامة ممتلكات الامم المتحدة ، واعرب عن الأمل في القيام بانشاء نظام فعال في أقرب وقت ممكن .

١٦- وقال ان وفده قلق لعدم كفاية التغطية الداخلية الحالية لمراجعة الحسابات ، التي هي وسيلة لا غنى عنها لكفالة سلامة عمل أي نظام للرقابة المالية . وانه ينبغي القيام ، دونما تأخير ، بالاستعراضات التي أوصى بها مجلس مراجعي الحسابات وانه ينبغي أيضا عكس نتائج هذه الاستعراضات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وقال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على مسألة مراقبة الميزانية وتوقيت اعداد الميزانيات البرنامجية وبالنظر الى الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة من جانب لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخامسة ذاتها قال انه يشارك اللجنة الاستشارية الأمل في ان يتم ، مع بدء فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، القضاء على مشاكل التوقيت المرتبطة بتقديم وثائق الميزانية البرنامجية .

١٧- وفيما يتعلق بالتقارير المتصلة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، قال ان الملاحظات التي ابداها الرؤساء التنفيذيون المعنيون مفيدة جدا وتتيح الفرصة لدراسة الوضع بمنظوره الكامل ، وأعرب عن الأمل في ان يتم في المستقبل ادراج التعليقات التي يبديها رؤساء المؤسسات الاخرى في التقارير ذات الصلة .

(السيد بهاتا ، باكستان)

١٨- وقال انه لمما يبعث على البهجة والسرور ان نلاحظ انه طرأ بعض التحسن في الوضع المالي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي خلال عام ١٩٨٣ . وان ملاحظات المديرين بشأن المسائل البرنامجية العامة تعكس جهود برنامج الامم المتحدة الانمائي الرامية الى تحسين عمله ولكنها تبدو ، مع ذلك ، ضرورية لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات الرامية بغرض تحسين الكفاية .

١٩- السيد روى (الهند) : قال ان التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس المراجعين وسائل ادارية هامة ينبغي استخدامها لكفالة التسيير الكفؤ لاعمال مؤسسات الامم المتحدة وفيما يتعلق بمسألة الشراء ، قال ان وفده يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/39/510) ولا سيما فيما يتعلق بالنظام الالي للمشتريات والمدفوعات . وان من المهم كذلك مراعاة المبدأين القائلين بضرورة ان يكون طرح العطاءات دوليا وتنافسيا . وأن أى خروج عن هذين المبدأين لابد من تبريره بصورة وافية .

٢٠- وأضاف أن من دواعي البهجة والسرور ان اهتماما خاصا يجرى ايلاؤه للرقابة على السفر . الا انه مما يبعث على الاستغراب ان التعميم الادارى الذى صدر مؤخرا بشأن الرقابة على السفر (ST/AI/319) يقترح خفضا بنسبة ١٠ في المائة من موارد الميزانية العادية المتاحة للسفر لاغراض رسمية ، وذلك لأن الميزانية البرنامجية تعكس أقصى قدر من الضبط . ويبدو أنه ليس لهذا الاجراء اى تبرير حقيقي وأن من شأنه ان يؤدى الى نقص في اداء البرنامج ، انه في جوهره ، اقتطاع مباشر في الموارد .

٢١- وأردف يقول ان من شأن ادراج التعليقات ، التي يبديها الرؤساء التنفيذيون لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، في البيانات المالية أن يتيح للجمعية العامة اجراء تقدير أشمل للوضع المالي . وانه ينبغي ان تدرج كذلك تعليقات الرؤساء التنفيذيين الآخرين في المستقبل .

٢٢- وأضاف أن وفده قلق لعدم مراعاة مكتب الامم المتحدة في جنيف لاحكام الميزانية ، كما تمثل ذلك في ان البنود ، التي كان ينبغي تحميلها على تكاليف الصيانة والتحسينات الرئيسية تحت الباب ٣٢ من الميزانية ، قد حملت على الصيانة الجارية تحت الباب ٢٨ من الميزانية . ان تقديم تفسير كامل ، بما في ذلك تقديم تفاصيل عن أية حالات أخرى ، وتقديم ايضاح عن كيفية التمييز بين أعمال الصيانة الرئيسية والصيانة الجارية أمر سيكون موضع ترحيب .

٢٣- ولاحظ ، مع الارتياح ، أن جهودا قد بذلت للتغلب على المشاكل المتعلقة بتوقيت اعداد الميزانيات البرنامجية المقترحة ، وأعرب عن الأمل في ان يتم القضاء على هذه المشاكل بحلول فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

(السيد روى ، الهند)

٢٤- ومضى الى القول انه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أن يبذل جهودا اخرى لزيادة نسبة الفعالية الى التكاليف في ترتيبات السفر لديه . وان اللجنة سوف تطلب معلومات اضافية كيما تكون على اقتناع بأنه يجرى اتخاذ الخطوات المناسبة لتصحيح هذا الوضع .

٢٥- وقال ان وفده يوافق على ضرورة اعادة النظر في الشعبة الداخلية لمراجعة الحسابات لاصلاح مواطن الخلل ، ولكنه لا ينبغي للشعبة المذكورة أن تجرى ، على حساب مهامها الرئيسية ، تقييم فعالية برامجها . وأما تعليقات مجلس مراجعي الحسابات فستكون موضع الاهتمام .

٢٦- واعرب عن سعادته لملاحظته أن الوضع الحالي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي قد تحسن في عام ١٩٨٣ نتيجة لمختلف التدابير التي اتخذها مدير البرنامج . الا أنه أعرب فيما يتعلق بانجاز البرنامج عن قلقه لأن البرمجة المتعلقة بالدورة ما زالت تتم على مستوى ٥٥ في المائة من رقم التخطيط الارشادى الايضاحي .

٢٧- وفيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، اعرب عن ذهوله بسبب الملاحظات السلبية الواردة في موجز نتائج المجلس بشأن الغش والغش الافتراضي ، والسفر ، وشأن المشتريات على وجه الخصوص . ورجا من مجلس المراجعين أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن هذه المسائل الواردة في تقرير المجلس لعام ١٩٨٢ ، والتي جرى تناولها بما يرضي المجلس أو التي ذكرت مرة اخرى في تقرير المجلس لعام ١٩٨٣ .

البند ١١٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (A/39/32)

٢٨- السيد أوكييو (رئيس لجنة المؤتمرات): قدم الوثيقة A/39/32 ووجه الانتباه الى مشاريع القرارات ، التي توصي لجنة المؤتمرات باعتمادها من جانب الجمعية العامة . ومن بين هذه القرارات يحتوى مشروع القرار باء على عدد من المقترحات العملية لتحسين انتفاع الأجهزة الفرعية للجمعية العامة بموارد خدمة المؤتمرات ، وبصفة خاصة اقتراح بأن تنتخب تلك الاجهزة لمكاتبها عضوا واحدا يكون مسؤولا عن الانتفاع بموارد خدمة المؤتمرات بطريقة رشيدة . وقد كرست لجنة المؤتمرات كثيرا من الوقت والتفكير لهذه المشكلة ، واستجاب لاهتمامات اللجنة بطريقة ايجابية جدا عدد من الأجهزة التي كان انتفاعها من خدمات المؤتمرات في الماضي أقل فعالية مما كان مرغوبا . وقال ، استنادا الى اجتماعاته مع المسؤولين في بعض هذه الأجهزة ، وفي ضوء التحسينات التي تمت فعلا ، انه يتطلع الى مزيد من التحسينات في العام القادم ، خصوصا اذا تم اعتماد مشروع القرار وتنفيذه .

٢٩- وفيما يتعلق بمشروع القرار جيم ، أوضح أن لجنة المؤتمرات قد نظرت في خطة المؤتمرات ، على النحو المطلوب في القرار ٣٨ / ٣٢ جيم ، والنتيجة التي وصلت اليها أنه مطلوب اجراء تحليل شامل لهذه المسألة . وعليه فانها تقترح أن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين استنادا الى دراسة جميع الأحكام الموجودة المتصلة بخطة المؤتمرات دراسة متعمقة ومع مراعاة جميع التعديلات المقترحة في الدورة الثامنة والثلاثين .

٣٠- وأوضح أن أحكام مشروع القرار دال تقضي بأن تدرس لجنة المؤتمرات كذلك مسألة المحاضر الموجزة وبأن تتخذ الأمانة العامة عددا من التدابير العملية التي تستهدف الاسراع بتدفق الوثائق الى الوفود من الادارات التي تقدمها .

٣١- وأضاف أنه بغض النظر عن مشاريع القرارات ، فان اللجنة قد كرست وقتا كبيرا لدراسة مقترحات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ المتصلة بخدمة المؤتمرات وقدمت تعليقات عن تلك المقترحات الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ونظرت أيضا في عدد من التقارير عن تحسين تنظيم الأعمال واستخدام موارد المؤتمرات استخداما فعالا ، واشتركت ، مع أعضاء اللجنة الاستشارية في جولة مثرية جدا للمعلومات في أماكن الاستنساخ والتوزيع في الأمانة العامة ووحدات تجهيز الكلمات وذلك بناء على دعوة وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة . وأعرب عن شكره لوكيل الأمين العام ولادارته على المساعدة التي قدماها للجنة المؤتمرات في أعمالها .

(السيد أوكيسو)

٣٢- وعن استعراض أعمال اللجنة في عام ١٩٨٤ ، قال انه يود الاشارة الى أنه وان كان من الواجب أن يكون النظر في جدول المؤتمرات وتجميعه عنصرا ثابتا في أعمال اللجنة ، فان من ولايتها ايضا أن تنظر في جميع جوانب خدمة المؤتمرات ، وهي مهمة قال انه يرى فيها علاقة أوثق على الدوام بين اللجنة وادارة شؤون المؤتمرات . وأضاف ان اللجنة تقدم في الدورة الحالية مشاريع قرارات تغطي كثيرا من جوانب خدمة المؤتمرات ، ومادامت خدمة المؤتمرات موضوعا شديد الاتساع، فلابد للجنة فعلا أن تتناوله بنظرة شديدة الاتساع. ولكن لعله يكون من المفيد للجنة أيضا أن تركز جهودها وأن تناقش عددا محدودا من الموضوعات في سنة من السنوات ومجموعة أخرى في السنة التالية . وأوضح أنه قد تم اعتماد كثير من المقترحات التي قدمتها على مدى السنوات القليلة الماضية ، كما تم تنفيذها ، وقد يكون مما يساعد اللجنة مستقبلا أن تخصص لرصد آثار تلك التدابير وقتا أطول مما تخصصه لاقتراح اضافات أو تغييرات. وختم كلمته قائلا انه سيكون هناك مجال لمزيد من الدراسة المتعمقة لو نظرت اللجنة في مجالي اهتمامها الرئيسيين ـ خطة المؤتمرات ومراقبة الوثائق والحد منها ـ كل سنتين بدلا من كل سنة .

٣٣- السيد ويزنر (وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة): قال انه يقدر مخلصا ما لقيته الادارة من تفاهم وتأييد من جانب لجنة المؤتمرات فيما تبذله من جهود لتقديم خدمات تتسم بالكفاءة وبالفاعلية بالنسبة لتكلفتها ، رغم المتطلبات التي تفرضها خطة للاجتماعات معقدة وواسعة الانتشار. ولو زاد توزيع مسؤوليات خدمة المؤتمرات توزيعا لا مركزيا في المستقبل ، فسوف تزداد أهمية الحفاظ على اجراءات موحدة وعلى أفعل انتفاع بالموارد المتاحة .

٣٤- وأوضح أنه لكي تؤدي خدمة المؤتمرات عملها بفاعلية فانها تعتمد في المقر وغيره ، لا على موارد كافية فحسب بل على نمط للنشاط جيد التنسيق والادارة. وأضاف ان مجموعة المبادئ الواردة في الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٣١/١٤٠ ، رغم انها تحتاج الى تحديث بما يتمشى مع الخطوط التي اقترحتها لجنة المؤتمرات في عام ١٩٨٣ ، فلا تزال أهم جزء بمفرده من التشريعات يحكم أنشطة الادارة . ولذا فان هذه المبادئ تستحق الدراسة المتأنية الاضافية في عام ١٩٨٥ التي اقترحتها اللجنة في تقريرها الوارد في مشروع القرار جيم . وأعرب عن رأيه بأن المفروض في قرار بهذه الأهمية أن يغطي جميع الحالات القائمة والمحتملة فيما يتعلق بخطة الاجتماعات وأن يكون واضحا وضوحا تاما . وقال ان الادارة ستفعل ما بوسعها لتقديم المساعدة في تحقيق هذا الهدف .

(السيد ويزنـــر)

٣٥- واستطرد قائلا ان جدول الاجتماعات المقترح لعام ١٩٨٥ يعكس استمـــرار الاتجـــاه نحو عقد الاجتماعات بعيدا عن الأماكن المقررة لمؤتمرات الأمم المتحـــدة، حيث يتوفر الموظفون والتسهيلات لتقديم الخدمات اللازمة بطريقة أكثر كفاءة وفاعليـــة بالنسبة للتكلفة أكثر مما يمكن تقديمه في الأماكن الأخرى. وأوضح أن هذه الملاحظـــة لا تمس الترتيبات المقدمة من الحكومات المضيفة، وهي تراعي أن تلك الحكومات مستعدة للوفاء بجميع التكاليف الاضافية. ومن المؤكد أن هناك أسبابا وجيهة لقبول تلـــك الدعوات، أو لتقرير أن بعض الاجتماعات يجب أن تعقد في أماكن أخرى على نفقـــة الأمم المتحدة. ومع ذلك فهناك حد لقدرة الادارة على تنظيم وادارة تلك الأحـــداث أثناء فترة بعينها.

٣٦- وأعرب عن رأيه بأن التحديد الواضح لمسؤولية كل جهة من الجهات الرئيسيـــة التي توفر خدمات المؤتمرات له نفس أهمية التوزيع الجغرافي المعقول للاجتماعات. ويجب أن تكون المعايير الرئيسية هي العملية والفاعلية بالنسبة للتكلفة. وقد تأكد مرة أخرى المبدأ التوجيهي المتعلق بمسؤوليات المقر وجنيف في الفقرة ٤ من مشروع القـــرار ألف للجنة المؤتمرات. ففي فيينا، تقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خدمـــة اجتماعاتها بمواردها الخاصة، وتقدم تلك الخدمات لأجهزة الأمم المتحدة الأخـــرى التي تتخذ من فيينا مقرا لها أو التي تأذن لها الجمعية العامة بالاجتماع هناك بموارد مقدمة لهذا الغرض. واللجان الاقتصادية الاقليمية، غير اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تقدم خدمات الاجتماعات الموجودة في جداولها الزمنية. ولكن بعض اللجان الاقليمية دأبت مؤخرا على الالحاح في طلب المسؤولية ليس فقط عن الاعمال التحضيرية الكبـــيرة للمؤتمرات العالمية، بل أيضا لتوفير خدمات المؤتمرات اللازمة. واستطرد قائـــلا ان هذه القضية جزء من مسألة اللامركزية العامة، ويجب أن تنظر فيها الجمعية العامة بهذه الصفة من جميع جوانبها. وأوضح أن كل لجنة اقليمية، بخلاف اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أقرت خدمة للمؤتمرات خاصة بها ووضعت لنفسها ممارسات على مدى السنـــين. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان الى الابتعاد عن المعايير والاجراءات الماليـــة للأمم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بخدمة الاجتماعات المعقودة في أراضي الحكومـــات المضيفة بناء على دعوتها. وأعرب عن رأيه بأن الشاغل الرئيسي للادارة كان هـــو ضمان الحفاظ على المعايير الموضوعة لتحقيق أقصى درجة من الجودة ومن الفاعليـــة بالنسبة للتكلفة، وأن أحكام قرار الجمعية العامة ٣١/٤٠ ١ المتعلقة باتفاقات البلـــد المضيف لا تزال مرعية بدقة.

(السيد ويزنسر)

٣٧- واستطرد قائلا ان لجنة المؤتمرات قد أوصت في مشروع القرار ألف بأن يطلب الى الأمين العام النظر في تنظيم موظفي خدمة المؤتمرات في مركز فيينا الدولي في عملية واحدة لخدمة المؤتمرات في حدود الموارد المقررة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥، وأن تتم دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاشتراك في دراسة المسألة، التي نظرت فيها أيضا وحدة التفتيش المشتركة. وقال ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لهما موظفون مستقلون لخدمة المؤتمرات، ولكن كان رأى الأمم المتحدة من وقت طويل أن العملية الواحدة ستكون أكثر فعالية بالنسبة للتكلفة. ومما يدعو للسرور أن وحدة التفتيش المشتركة وصلت لنفس النتيجة.

٣٨- ومضى قائلا انه لو تم الأخذ بالتدابير الواردة في مشروع القرار باء التي قصد بها التشجيع على استخدام الأجهزة الفرعية لموارد خدمة المؤتمرات استخداما أرشد، فان ذلك سيسهل كثيرا تخطيط الاجتماعات وتحسين قدرة الادارة على تلبية المتطلبات المتعارضة الملقاه على عاتقها. وأضاف أن المقترحات الواردة في مشروع القرار دال التي تحث الأمانة العامة على الالتزام بمزيد من الدقة بالقواعد المتعلقة بتقديم الوثائق في موعدها لتجهيزها، تنطوى أيضا على عون كبير. ويجب على ادارة شؤون المؤتمرات أن تخطط مسبقا بقدر كبير من التفاصيل والعناية للوفاء بالتزاماتها. فما لم تستجب المكاتب والادارات للحدود الزمنية المتفق عليها، فلا مفر من أن تكون النتيجة هي الانتشار الخطير لمشكلة عبء العمل الخاص بالادارة. وتستطيع الادارة بمساعدة لجنة المؤتمرات واللجنة الخامسة أن تبادر الى ضمان الأخذ بنهج أكثر تنسيقا ازاء المشكلة.

٣٩- وأعرب عن رأيه بأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة والممارسة فيما يتعلق بالمنشورات، والتعاون بين مختلف مكتبات منظومة الأمم المتحدة وادارتها تقارير بناءة للغاية، وسيتم تنفيذها الى أقصى حد ممكن.

٤٠- وقال انه كان من المفروض تقديم اقتراح الى اللجنة الخامسة، تحت البند ١٠٩ عن توسيع خدمات اللغة الصينية. فبسبب التعقيد في كتابة اللغة الصينية، لاتزال هذه الخدمات في طريق التطور. وقد تم اعداد الوثائق الصينية بخط اليد منذ عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٧٤. وحدث في عام ١٩٨٣ انتقال تدريجي من الترجمة بخط اليد، التي تستهلك الوقت، الى استخدام أجهزة الاملاء. وفي عام ١٩٨٦ سيتم الأخذ بتجهيز الكلمات الكترونيا. وقد أدى نقص الموظفين المدربين في البداية، لاسيما المترجمين ذوى القدرات اللازمة، الى بطء التقدم المحرز من خدمة جزئية الى خدمة متساوية مع غيرها. وأصبح من الممكن التوسع أسرع من ذلك بعد انشاء دراسات تدريبية خاصة في بكين في عام ١٩٧٩ للمترجمين الشفويين والتحريريين، نظمت

(السيد ويزنسر)

بالتعاون مع الأمم المتحدة . وكانت الادارة مقدرة دائما للتفهم الذى تقبلت به جمهورية الصين الشعبية تلك الحالة . والادارة على ثقة من أن المقترحات المتعلقة بالمعاملة على قدم المساواة التي أمكنها ان تقدمها في نهاية المطاف ستؤخذ بعين الاعتبار .

٤١- وفيما يتعلق بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، قال ان خدمات المؤتمرات والمكتبات لا تشكل برنامجا متكاملا من حيث التخطيط والميزنة البرنامجية بمعناهما الدقيق . لكنهما عنصر لا غنى عنه في أى برنامج رئيسي من برامج المنظمة . والادارة توفر الخدمات استجابة لاحتياجات أجهزة الأمم المتحدة ووحدات الأمانة العامة . لذا فهي لا تمارس سوى رقابة ضئيلة على عبء أعمالها وتوقيتها ، وهي أعمال تتجه للتزايد رغم تكرار الدعوة الى ترشيدها واحتوائها . وفي ظل هذه الظروف، فان تخطيط الادارة سيستمر في التركيز على تحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التي لا مناص عنها بأكثر ما يمكن من الكفاءة والفعالية بالنسبة للتكلفة . وقال انه شخصيا قد بذل ما في وسعه للقيام بدور تنسيقي ، ولضمان ادارة مرنة واقتصادية لخدمة المؤتمرات سواء في المقر أو في الأماكن الأخرى . ولكن لا يزال هناك عمل كثير في هذا الصدد . وأوضح أن الادارة مشتركة أيضا في جهد مستمر للاستفادة من التكنولوجيا التي تتغير بسرعة ، فأخذت ، أو تخطط للأخذ ، بالابتكارات التقنية في كل مجال من مجالات أعمالها على وجه التقريب . وختم كلامه قائلا ان الادارة تتطلع الى تأييد اللجنة الخامسة وتوجيهها في الوفاء بمسؤولياتها التي تكون في بعض الأحيان مسؤوليات شاقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠